

مخلص خاص بمؤتمر COP26



يجب أن تكون الأطعمة البحرية * في مركز قائمة العمل المناخي في مؤتمر COP26. لديهم إمكانات هائلة للمساهمة في تحقيق الرصيد الصفري الصافي المتعادل، ولكن مساهماتهم الحيوية في التغذية وسبل العيش ستحتاج إلى الحماية من تغير المناخ. إن إدراج الأطعمة البحرية في المساهمات المقررة وطنياً وخطط التكيف الوطنية، وتوسيع نطاق وصول الجهات الفاعلة الصغيرة، والتركيز على مصلحة السكان المهمشين في السياسات المناخية يمكن أن يخلق فرصاً للنهوض ليس فقط بالمناخ ولكن أيضاً الأهداف الاقتصادية والتغذية والاجتماعية، مما يساعد صناع القرارات في مواجهة التحديات المتعددة في وقت واحد.

تشمل الأغذية البحرية الحيوانات المائية والنباتات والطحالب التي يتم استزراعها وصيداها من المياه العذبة والبيئات البحرية.

3. يخلق تغير المناخ مخاطر كبيرة على المساهمات الغذائية والاقتصادية والثقافية للأطعمة البحرية

إن احترار المياه، وتحمض المحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحر، والعواصف، وتغيرات هطول الأمطار تهدد إنتاجية الأطعمة البحرية وجودتها وسلامتها، لا سيما مصايد الأسماك الطبيعية في المحيطات والمياه الداخلية. هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار في التكيف والمرونة لضمان مساهمات الغذاء البحري المستدامة في ظل تغير المناخ، لا سيما في إفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والدول النامية الجزرية الصغيرة - لا تعود بالنفع على هذه المناطق فحسب، ولكنها تدعم عالمًا مترابطًا بشكل عام.

4. تنتج الجهات الفاعلة صغيرة الحجم معظم الطعام البحري المخصص للاستهلاك البشري، وغالبًا تنخفض الانبعاثات فيه. يتطلب تعزيز مرونتها وأدائها البيئي دراسة ودعمًا مخصصين.

ينشط أكثر من ٥٠ مليون جهة فاعلة صغيرة الحجم في القطاع الأولي لإنتاج الغذاء البحري وحده، على الرغم من أنها تختلف بشكل كبير في أصولها وقدراتها، ودرجة تخصصها، والتحديات التي تواجهها. يعد تضمين مجموعة الجهات الفاعلة على نطاق صغير بشكل صريح في سياسة مناخ الغذاء البحري أمرًا بالغ الأهمية لتلبية إمكانات التخفيف والتكيف مع التغير المناخي في القطاع.



الحقائق الرئيسية والنتائج

1. يمكن للأطعمة البحرية أن تلعب دورًا رئيسيًا في إنشاء نظم غذائية أفضل صحيًا تنخفض فيها الانبعاثات الكربونية وتتسم بمقاومة التغيرات المناخية. يتم صيد وحصد أكثر من ٢٥٠٠ نوع حيواني من الأطعمة البحرية. تعد هذه الأنواع المتنوعة مصدرًا غنيًا للتغذية المستدامة بأسعار معقولة، وتوفر البروتين والمغذيات الدقيقة الأساسية وأحماض أوميغا ٣ الدهنية. إن الحفاظ على تنوع النظم الغذائية البحرية وتعزيزه - ليس فقط للأنواع ولكن أيضًا فيما يتعلق بطرق الإنتاج والجهات الفاعلة والأسواق - يمكن أن يعزز مرونة النظام الغذائي ويوفر فرصًا لاستكشاف أوجه التآزر وتجاوز المفاضلات في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.
2. تتمتع الأطعمة البحرية عمومًا ببصمة كربونية أقل من الأطعمة البرية من مصادر حيوانية، وهناك فرص لتحسين الأداء بشكل أكبر. تضمنت الأطعمة البحرية مجموعة متنوعة من الحيوانات والنباتات والطحالب التي تحتوي على أطعمة ذات انبعاثات منخفضة أو سلبية بشكل استثنائي من غازات الاحتباس الحراري، مثل ذوات الصدفتين والأعشاب البحرية. يمكن زيادة هذه الإمدادات الغذائية لتلبية الطلب دون زيادة انبعاثات الكربون. بعض أنظمة الغذاء البحري، مثل الاستزراع المائي لبعض الأنواع مثل سمك الشبوط وسمك السلور والبلطي والسلمون، ومصايد الأسماك البرية مثل السردين والرنجة، تتمتع بالفعل بكفاءة عالية ولكن يمكن تحسينها بشكل أكبر. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي استخدام معدات ينخفض استهلاكها من الوقود إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في بعض مصايد الأسماك بنسبة ٦١ في المائة، في حين أن تقليل استخدام العلف والتحول إلى مدخلات لا تعتمد على إزالة الغابات يمكن أن يقلل الانبعاثات من الاستزراع المائي بمقدار النصف.



الإجراءات العملية الموصى بها

تقوم جميع الجهات الفاعلة - الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني - بأدوار على مستويات متعددة، تتراوح تلك الأدوار بداية من المبادرات المحلية ووصولاً إلى الاتفاقيات الدولية. في مؤتمر COP26، يجب على صانعي القرار النظر في الإجراءات التالية لجعل الأطعمة البحرية عنصرًا مركزيًا في الإجراءات العملية المناخية:

1. جعل الأطعمة البحرية المستدامة والإيجابية بالنسبة للطبيعة جزءًا أساسيًا من المساهمات المقررة وطنياً.

يمكن أن يكون تعزيز التحول من استهلاك الأطعمة عالية التأثير ذات المصدر الحيواني إلى الأطعمة البحرية وتحسين ممارسات الأغذية البحرية أجزاءً مهمة من الحلول المناخية. يمكن للحكومات العمل مع مديري مصائد الأسماك ومشروعات الاستزراع المائي لتقليل انبعاثات الكربون من أنظمة الإنتاج الحالية - من خلال تشجيع إدخال التغييرات في تكوين الأعلاف والابتكارات التكنولوجية الأخرى - وتحفيز التحول إلى الأنواع منخفضة الكربون. ويمكنها أيضاً العمل مع الجهات الفاعلة الموجودة على طول سلاسل التوريد لتقليل فقد الأغذية وهدرها وإنشاء بنية تحتية للسوق ولطلب المستهلكين للأطعمة البحرية الإيجابية للطبيعة.

2. إدراج النظم البيئية للأغذية البحرية والبنية التحتية والعاملين والأصول في

خطط التكيف الوطنية على سبيل المثال من خلال الاستثمارات في خدمات المعلومات المناخية، واستصلاح الأراضي الرطبة وتحسين غابات المنغروف، والاتفاقيات الذكية مناخياً للموارد العابرة للحدود. يجب أن تشارك الحكومات وتعلن عن أفضل الممارسات في اتصالات ومراسلات التكيف الخاصة بها حتى يمكن توسيع نطاقها عبر السياقات ذات الصلة. إن إدراج وتمكين السكان المتأثرين بشكل نشط - بما في ذلك النساء ومجتمعات السكان الأصليين والفئات المهمشة الأخرى - في خطط التكيف يمثل فرصة مهمة لزيادة فعاليتها.

3. حشد التمويل اللازم للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه بالنسبة

للأغذية البحرية، مما يضمن وصول الجهات الفاعلة صغيرة الحجم إليها. هناك حاجة إلى تنفيذ استثمارات كبيرة في الطبيعة والبنية التحتية والتكنولوجيا والحوكمة لتمكين الاستفادة من الإمكانيات المنخفضة الكربون للنظم الغذائية البحرية بشكل كامل وتعزيز مرونتها. يجب تصميم خطط التمويل - التي يمكن أن تشمل الأدوات الحالية والمستحدثة مثل تمويلات الحفاظ على الموارد الطبيعية، والتأمين في مجال المناخ، وتحويل الدين إلى التزام بصون البيئة، والإصلاحات المالية - لضمان وصولها إلى الملايين من الجهات الفاعلة الصغيرة التي تعمل في مجال الغذاء البحري الذين يمثلون الخطوط الأمامية في مواجهة تغير المناخ.

4. العمل عبر الوكالات لتعظيم إمكانات الأطعمة البحرية للحد من انبعاثات الكربون مع دعم التغذية وسبل العيش والنظم الاقتصادية.

غالبًا ما تعمل الإجراءات في أجزاء مختلفة من النظام الغذائي - مثل النظام المناخي، ومصائد الأسماك والاستزراع المائي، والزراعة، والصحة العامة، والتجارة - نحو تحقيق أهداف مختلفة ومتضاربة في بعض الأحيان. على سبيل المثال، يمكن لسياسة الاستزراع المائي التي تهدف إلى تعزيز الإنتاج المنخفض الكربون أن تنتهي بإعطاء الأولوية للأنواع منخفضة الفائدة الغذائية أو الضغط على المزارعين الفقراء. يمكن للهيكل التكاملية التي تنسق السياسات والاستثمارات عبر القطاعات أن تساعد في ضمان أن تحقيق الأهداف المناخية يساهم أيضاً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتغذية والاجتماعية.

ستبرز الفعاليات المتعددة في مؤتمر COP26 أهمية الأطعمة البحرية، بما في ذلك:

- تحقيق نظم التغذية الصحية من النظم الغذائية البحرية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية - ٢ نوفمبر، ١٧:٠٠-١٨:٠٠ بتوقيت جرينتش، الجناح الصحي لمنظمة الصحة العالمية
 - نحو ازدهار أزرق مشترك في ظل تغير المناخ - ٦ نوفمبر، ١٣:١٥-١٤:٣٠ بتوقيت جرينتش، القاعة الرابعة
 - الدلتوات الآسيوية الضخمة المرنة - ٨ نوفمبر، ٢٠:٣٠-٢٣:٠٠ بتوقيت جرينتش، افتراضي عبر الإنترنت
 - العمل المناخي من أجل الرخاء المشترك من خلال النظم الغذائية المائية: توجيه الأنظار إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وما ورائها - ٩ نوفمبر، ١٤:٤٥-١٥:٤٥ بتوقيت جرينتش في جناح SIWI Water Pavilion
 - خطط المحيطات = خطط المناخ - ١١ نوفمبر، Multimedia Studio ١، ١٦:٤٥-١٨:٠٠ بتوقيت جرينتش،
- يمكن العثور على قائمة كاملة بتفاصيل الفعاليات والتسجيل على الرابط <https://bluefood.earth/events/cop26/>

تتألف مبادرة Blue Food Assessment من مئة عالم من أكثر من 25 مؤسسة في مختلف أنحاء العالم. وأبرز المؤسسات العلمية المشاركة فيها مركز Stockholm Resilience Centre (مركز ستوكهولم لدراسات تعزيز القدرة على التكيف) التابع لجامعة ستوكهولم (Stockholm University) ومركز Center for Ocean Solutions (مركز دراسات حلول المحيطات) ومركز Center on Food Security and the Environment (مركز دراسات الأمن الغذائي والبيئة) التابعان لجامعة ستانفورد (Stanford University) أما الشريك المؤثر البرز فهو مشروع EAT.